واجب الوجود في حد الجزئي وعند الجزئي اذ لو لوحظ معه برهان التوحيد فالعقل حاجز له
ملاحظة برهان التوحيد لا يمكنه فرض الشركة فيتأمل قال الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي
اقول لما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي ابتداء بالكلي وبيان اقسامه واحكامه فقال
الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لان الكلي اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته المندرجة
تحته سواء كانت تلك الافراد شخصية او نوعية او لا يكون داخلا فيها فان كان داخلا فيها
فهو الكلي الذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان الانسان حقيقة زيد وعمرو وبكر وبشر
وغيرها من الافراد الشخصية المندرجة تحت الانسان والحيوان داخل فيه لكونه مركبا
من الحيوان والناطق وكذا الحيوان اي الكلي ذاتي بالنسبة الى الفرس والبقر وغيرهما من
الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان والمراد من الدخول في قوله اما ان يكون داخلا عدم
الخروج ليدخل نفس الماهية في الكلي الذاتي وما يريد صاحب المتن من الدخول في الكلي الذاتي الا
هذا لانه لا يصح بعد ذلك الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل وان لم يكن داخلا الكلي
بكون الكلي داخلا في حقيقة الافراد المندرجة تحته من الافراد الشخصية والنوعية بل كان
خارجا عنها فهو الكلي العرضي كالضاحك بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما فانه خارج عنهما اي عن
حقيقتهما لان حقيقتهما هو الحيوان الناطق والضاحك خارج عنهما وانما سمي الكلي الاول
ذاتيا لان الذات هو الحقيقة فالداخل في الحقيقة والداخل في حقيقة الشيء منسوب الى
الشيء والثاني عرضيا لكونه منسوبا الى ما يعرض الحقيقة كالضاحك العارض للانسان فيكون الثاني
والمنسوب الى العارض عرضي فان قلت لم اورد الانسان مثالا للجزئي ولم يورد من افراد
مع ان الجزئي المعروف هو الافراد لا الانسان قلت في ايراده فائدتان احديهما ان الجزئي كما
تطلق على المعنى المذكور فيما تقدم وهو المشهور المسمى بالجزئي الحقيقي كذلك يطلق على
كل اخص تحت الاعم كالانسان فانه اخص من الحيوان والمندرج تحت الاعم كالحيوان ويسمى
جزئيا اضافيا وقس عليه الفرس وثانيهما التنبيه على ان افراد الكلي كما يكون شخصيا كزيد و
وعمرو وبكر وغيرها بالنسبة الى الانسان كذلك يكون نوعيا كالانسان والفرس بالنسبة
الى الحيوان واما هاتان الفائدتان فانما يحصلان على تقدير ارادة الماهية النوعية منهما
من

من الانسان والفرس وغيرهما واما اذا اريد منها ماهية افرادها في حصة زيد وحصة
عمرو وحصة بكر فلا يكون جزئيا حقيقيا على ذلك التقدير والله اعلم ثم اعلم ان الشارح فسر الكلي الذاتي
بتفسيرين احدهما ما يكون داخلا في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها
وبين التفسيرين عموم وخصوص مطلق لان الثاني صادق على نفس الماهية دون الاول
والكلي العرضي تفسير واحد وهو ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فعلى هذا يصح تقسيم صاحب
المتن لكونه غير جامع الافراد اول قوله ما يكون داخلا بعدم الخروج كما مر وانما قلنا ان بحث من
ان الكلي فان كان داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي وان لم يكن داخلا بل خارجا فهو
عرضي ثم تعريفه عليه بعد ذلك بقوله فعلى هذا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات
فليس بصواب اصلا لان الاول مما قاله من تفسير الذاتي بالدخول والعرضي بالخروج ان ما لا يكون
نفس الماهية من الذاتي ولا من العرضي مع ان كلا من التفسيرين ليس يقابل للثاني ولما عدم
قابلية التفسير الاول وهو تفسير الذاتي بالدخول للثاني بل بعدم الخروج كما اول قول المتن فلكون
التوزيع وهو قوله فعلى هذا مانعا لان الثاني يقتضي دخول نفس الماهية في الذاتي والتوزيع
يمنعه واما عدم قابلية التفسير الثاني وهو التفسير العرضي بالخروج للثاني بل بعدم الدخول فلان ما
سيجيء من قوله اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل يأباه لان الثاني ولو صح التوزيع وصحة
التوزيع تقتضي دخول نفس الماهية في العرضي وما سيجيء من قوله يمنعه قال لا يقال ان الذاتي
هو المنسوب الى الذات اه اقول اعترض الشيخ على من يجعل نفس الماهية ذاتية بان الذاتي
هو المنسوب الى الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والا لو كانت
ذاتية لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو محال لان النسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب اليه
والشيء لا يغاير نفسه ثم اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه النسبة اي تسمية الماهية ذاتية ليست
لغوية كما كانت لغوية في تسمية اجزاء الماهية حتى يلزم في ذلك انتساب
الشيء الى نفسه بل انما هي اي هذه التسمية اصطلاحية فلا يرد ذلك المحذور وبعضهم
اجاب عن هذا الجواب الآخر على تقدير تسليم كون النسبة لغوية بان يقال ان الذاتي كما يطلق
على نفس الماهية كذلك يطلق على ما صدق عليه الماهية من الافراد فيراد من الذات ههنا المعنى

Copyright © King Saud University